الحكومة تتداول القضايا

حوار نيابي - حكومي

تكليف لجنة حماية الأموال العامة بمتابعة

إقرار المداولة الثانية لـ «تعارض المصالح» و«الشخص»

فلاح الهاجري: أتمنى إعادة النظر في حقوق الناس ولا بد من اقتلاع كل المعوقات حتى تستقر الأسرة الكويتية

جنان بوشهري تتحدث خلال الجلسة

عبدالله فهاد يلقي كلمته

الزيد: لا توجد جدية لدى الحكومة في الرد على الأسئلة .. ليفهموا أن هذا تدرج في الأدوات وصولا إلى المنصة

الوسمي: سأتقدم بطلب لرفع السرية عن إجابة وزير الداخلية على موضوع القيد الأمني وعرضها على المجلس

هايف: الوزراء يجب ألا يكونوا ضحية للإجابات الخاطئة والمضللة للوزير والنواب ولا نقبل أي إجابة خاطئة

الساير: دور النائب هي أخذ حق كل مواطن سُلب حقه ومن المهم جداً أن نقوم بدورنا في الدفاع عن حقوق الناس

موقع رقم "11" في ميناء عبدالله بدينار واحد للمتر، ومخازن 100 فلس ومواقع شاحنات 100 فلس وميناء عبدالله 200 فلس، وموقع "21" في ميناء عبدالله 100 فلس وغيرها الكثير من الأماكن بالسنة 100 فلس للمتر المربع وفي الشهر يؤجر بـ6 دنانير.

وأضاف: هذه الأموال يفترض أنها أموال دولة وليس بها تطوير بنى تحتية وأي شيء تم تطويره فالوضع كما هو متفق عليه من 20 سنة، احتكروا التخزين بالكامل وحرموا أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، العملية تفتقر إلى الرأس الذي يدير الأمر، وأحلنا كل ذلك إلى لجنة التحقيق التي ستحقق في كل شيء حتى نعرف من هم المتنفذون.

وزير الصحة د. أحمد العوضي: بخصوص وجود مواعيد مخالفة لمواعيد العمل، لا أستطيع أخذ موعد الساعة 9 مساء والمستوصف يغلق في هذه الساعة، وبعض الناس لا يفضل أخذ المواعيد عن طريق الأونلاين، أتعهد أنه إذا كان موظفو القطاع المعني لم يزودوني بالمعلومات الصحيحة فسأحاسبهم.

وزير التجارة والصناعة مازن الناهض: نحن نطبق قرار مجلس الوزراء بشأن بدل تخصيص القسائم الصناعية والزراعية والحرفية، وتمت مراجعة الأسعار ونتطلع إلى لجنة التحقيق لنبين كل ما أثاره النائب عبدالله فهاد، وأخذنا الإجراءات المناسبة وبخصوص التمديد لمدة 3 سنوات لم يحدث.

سؤال النائب أسامة الزيد إلى وزير مجلس الوزراء عما إذا كان ديوان الخدمة المدنية قد درس حاجات سوق العمل للسنوات العشر المقبلة

النائب أسامة الزيد: الأجوبة ليست جدية، ولا توجد جدية حكومية في الرد على الأسئلة فليفهموا أن هذا تدرج في الأدوات وإذا لم تجب فسأضطر إلى أن أصعدك المنصة ويقولون بعد ذلك تأزيم، نسأل وزير الدولة عن تخصصات الشباب وربطها بسوق العمل، وواقع الحال إن ديوان الخدمة يطلع تصريحات في التخصصات غير المطلوبة في سوق العمل وهذا يؤدي إلى أن الشباب لا يجدون وظيفة، فالحكومة ليس لديها تنسيق فيما بينها.

وأضاف: خريج الجامعات الخارجية يجلس في بيته 3 سنوات من دون وظائف وإذا سألنا عن السياسة الاقتصادية والمسؤول عنها يقول الوزير الأمانة العامة للتخطيط وإذا بحثت فسأكتشف أنها منذ سنتين لم تجتمع، سياستنا الاقتصادية غائبة، وهناك خلل في الهيكل والحوافز في ديوان الخدمة المدنية، فليفعل الوزير دور مراقبي شؤون التوظيف.

سؤال النائب د. عبيد الوسمي إلى وزير الداخلية لإفادته عما هو المقصود بالقيد الأمني والجواب عنه

النائب د. عبيد الوسمي: إيداع الإجابة بشكل سري وهو سؤال عادي يخالف اللوائح، فأنا سألت الوزير عن القيد الأمني وإجراءات رفع القيد، وأمام إيداع الإجابة بهذا الشكل سأتقدم بطلب مع عدد من النواب لرفع السرية عن إجابة هذا السؤال وعرضها أمام المجلس.

سؤال النائب محمد هايف إلى وزير التربية عن سبب تأخير تطبيق مادة القرآن الكريم لمرحلة رياض الأطفال

النائب محمد هايف: هذا الاقتراح كان في مجلس 2016 وتقدمت به لحاجة رياض الأطفال إلى التأسيس في مادة القرآن الكريم، ما لا يدرك كله لا يترك جله، وكان محل ترحيب من وزارة التربية ومن وزيرها سعود الحربي وتقدموا بمذكرة تؤيد المقترح وتمدحه وأنها بحاجة إلآ مثل هذا المقترح لتنمية القدرات اللغوية والإيمانية وغيرها من الفوائد التي ذكرتها مذكرة وزارة التربية، ومنذ 2016 سألت الوزارة عن عدم تحرك هذا المقترح ولم ينفذ مع أن الوزارة أبدت موافقتها عليه.

وأضاف: الغريب أنه عند سؤال وزير التربية عن المقترح قالت اللجنة المكلفة بالرد على الأسئلة إن المقترح مطبق وهذا غير صحيح ولا يمت للحقيقة بصلة، فلا وجود تدريس لمادة القرآن الكريم في مرحلة رياض الأطفال، ولذلك سألت كم عدد الحصص وكم عدد المعلمات الموجودات لتدريسها.

وتابع: الوزراء يجب ألا يكونوا ضحية لهذه الإجابات الخاطئة والمضللة للوزير والنواب، ولا نقبل أي إجابة خاطئة من أي وزير، نحن لا نعلم كيف تدار الوزارة لكن الجواب يتحمله الوزير ويتحمل تبعاته، وقمت بالاتصال بالوزير بطريقة ودية وقلت له يجب التحقيق في الجواب.

وزير التربية د. حمد العدواني: تمت الإجابة عن السؤال وتمت المناقشة حول أن الإجابة غير مكتملة وطلبنا من اللجنة المختصة إعادة النظر في الإجابة، ومرحلة رياض الأطفال مرحلة غير إلزامية يتم تأهيلها تربويا للالتحاق بالابتدائية، ولا يوجد مفهوم مواد وهدفها ممارسة الطالب لأنشطة لاكتشاف ميوله والنظر في تطور نموه.

وقال العدواني: بالنسبة لتدريس القرآن الكريم يتم تعليمه كمناهج مخصصة للسن من عمر 4 إلى 5 سنوات، ويراعون حاجات الطفل المعرفية والحركية، ويتم تعليم القرآن من خلال مراجعة وقراءة قصار السور، وهناك العديد من الأنشطة اليومية التي تعتمد على القراءة اليومية، لكن تدريسها كمادة فقد طلبت بشأن ذلك من اللجنة المختصة إجابة تفصيلية أكثر.

الإحالات.. وافق المجلس على الإحالات كما وردت في جدول الأعمال.

وتلا الأمين العام طلبا باستعجال مناقشة التقارير التالية للجنة الشؤون المالية والاقتصادية:

- التقرير الأول للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن إنشاء شركة مساهمة كويتية باسم "شركة تسويق المحاصيل الزراعية".

- التقرير الثاني للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم "61" لسنة 1976 .

- التقرير الثالث للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن استرداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني من البنوك الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي "المدرج بصفة الاستعجال".

- التقرير الرابع للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن شراء القروض المستحقة على المواطنين وإسقاط فوائد القروض على المواطنين.

- التقرير الخامس للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن نقابة غرفة التجارة والصناعة.

- التقرير السادس للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن تعديل المادة "112 مكررا" من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم "61" لسنة 1976 "المدرج بصفة الاستعجال".

- التقرير السابع للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراح بقانون بشأن إضافة مادتين جديدتين برقمي "1 مكرر" و "8 مكرر أ" إلى القانون رقم "6" لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة. "المجلس يوافق على استعجال التقارير"

وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي: الحكومة تطلب التأجيل لمزيد من الدراسة بناء على المادة 76 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة "موافقة على التأجيل"

المجلس يوافق على تأجيل مناقشة التقارير السبعة للجنة المالية والاقتصادية بناء على طلب الحكومة

وتلا الأمين العام طلبا باستعجال تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن إلغاء المادة "80" من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر 61 لسنة 1976 على أن يتم إدراجه في جلسة 2023/1/10 .

"موافقة عامة"

وتلا الأمين العام طلب استعجال تقرير اللجنة المالية بإنجاز مشروع القانون الخاص بالمناقصات العامة وتعديل المادة "24" من قانون إصدار التجارة، على أن يتم إدراجه في جلسة 2022/12/20.

الرئيس السعدون: هذا الطلب بتاريخ 20/12 وهو اليوم وبذلك يكون انتهى.

تعارض المصالح

انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن مشروع القانون في شأن منع تعارض المصالح، والذي تم إقراره بالمداولة الأولى بجلسة 13 ديسمبر 2022

النائب صالح عاشور "نقطة نظام" : فيما يخص التقارير السبعة للجنة الشؤون المالية فمن حق الحكومة طلب التأجيل ولكن نحن أجلنا الموضوع مرتين ولم يأتوا ببيانات.

النائب مهند الساير "رئيس لجنة الشؤون التشريعية" : أهمية دور النائب هي أخذ حق كل مواطن سُلب حقه، لكن الأهم أن نقوم بدورنا في الدفاع عن حقوق الناس وحق الدولة، والقانون هو استحقاق وطني من الطراز الأول، وباكورة التشريعات التي تكافح الفساد مهمة ولا يمكن أن ينعم المواطن من دون وجود منظومة حقيقية تكافح الفساد، أشكر إخواني في المكتب الفني على جهدهم.

وأضاف: بعد المداولة الأولى وصلت إلينا مجموعة من التعديلات وأثني على النائبتين جنان بوشهري وعالية الخالد والنائبين حسن جوهر وعبدالعزيز الصقعبي، كما وصلت إلينا اليوم تعديلات وتمت الموافقة عليها.

وافق المجلس على إثبات التقرير "موافقة عامة" وجرى التصويت نداء بالاسم "الحضور 58 – موافقة 57 – غير موافقة 1 ".

المجلس يقر المداولة الثانية لمشروع القانون في شأن منع تعارض المصالح ويحيله إلى الحكومة

الرئيس السعدون: تُرفع الجلسة للصلاة والاستراحة.

استئناف الجلسة، والمجلس ينتقل إلى مناقشة تقرير اللجنة التشريعية عن التعديل المقدم على مشروع القانون بتعديل القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء "فيما يتعلق بتجريم الشخصية الاعتبارية" والذي تم إقراره في المداولة الأولى بجلسة 14 ديسمبر 2022

النائب مهند الساير "رئيس لجنة الشؤون التشريعية": هذا القانون استحقاق دولي طال انتظاره، فقد وقعنا اتفاقية بشأن مكافحة الفساد في عام 2003 وصادق المجلس عليها في 2006، وبعد إقرار المداولة الأولى لهذا القانون في الجلسة السابقة، ورد إلينا تعديل واحد من النائب أسامة الشاهين وتمت الموافقة على التقرير كما انتهت إليه اللجنة.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الثانية "الحضور 49 ، موافقة 49"

المجلس يوافق بالإجماع في المداولة الثانية على تعديل القانون رقم "31" لسنة 1970 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الجزاء "فيما يتعلق بتجريم الشخصية الاعتبارية" ويحيله إلى الحكومة.

تأسيس شركات إنشاء مدن ومناطق سكنية

انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة شؤون الإسكان والعقار عن الاقتراحين بقانون بشأن تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصادياً.

النائب د. حسن جوهر "رئيس لجنة شؤون الإسكان والعقار": هذا القانون به أمور فنية تفصيلية وبه عرض يبسط فلسفة القانون وهو ضمن حزمة مشروعات مستحقة لاستدامة المنظومة السكنية.

النائب د. عبدالعزيز الصقعبي "مقرر لجنة شؤون الإسكان والعقار": نشكر كل من دعم اللجنة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم من تشريعات من شأنها معالجة القضية الإسكانية من جذورها، واللجنة تسير في اتجاهين، متابعة تنفيذ المشاريع الإسكانية، والثاني إقرار التشريعات التي تضمن استدامة الرعاية السكنية.

وقال الصقعبي: فيما يخص الاتجاه الأول فمنذ بداية المجلس واللجنة قائمة على متابعة دقيقة ومتواصلة مع الجهات الحكومية لمناقشة معوقات المناطق السكنية ونحن في انتظار تقديم الجهات المعنية خياراتها لتوفير السيولة وإنهاء الملف، وفي هذا الإطار كانت هناك مشكلة بالكهرباء وتم حلها في غرب وجنوب عبدالله المبارك.

وأضاف: السلوك الحكومي يحتاج إلى وقفة في جنوب القيروان والعديد من النواب وضعوا أصابعهم على الجرح خلال مناقشة بند الرسائل، فالمجلس البلدي أقرها منذ سنوات وتعطلت، وإلى اليوم المواطن لا يعرف مصيره، فما مقترحات هيئة البيئة تجاه هذه المنطقة، ونحن نرفض منع التوزيعات فيها، وقد أخذنا تعهدا حكوميا في اجتماع اللجنة بتاريخ 4 ديسمبر بأنه في غضون 3 أشهر ستوزع المخططات.

وتابع: فيما يخص الاتجاه الثاني فهو يتعلق بإقرار تشريعات من شأنها استدامة الرعاية السكنية وكلنا نعرف أن الطلبات في تزايد والضواحي لا تكفي ونتكلم عن وحدات وصلت

مشاركة عالية الخالد

مناقشات نيابية